شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

برسم قيادة التحالف الوطني

تبدو قيادة التحالف الوطني، كما تعكس التقارير الإعلامية، منشغلة منذ أسابيع في قضية الإصلاحات التي يتعيّن عليها تقديمها إلى الكتل والائتلافات الأخرى المشاركة في الحكومة والبرلمان في خطوة يُفترض أن تكون غايتها إعداد ورقة تقترح حلاً للأزمة السياسية المتفاقمة في البلاد، شبه المستعصية حتى على التنفيس.

وإذا ما مضت هذه العملية بإيقاعها الحالي البطيء فأن علينا الانتظار شهوراً حتى تُعدّ مسودة الورقة وتُناقش في اللجان الفرعية ثم في القيادة العليا التي لا أحد يعرف ما إذا كانت ستمنح ما تتفق عليه اللجان الفرعية بركاتها أم تعترض أو تتحفظ على بنود فيها قبل التوصل إلى الصيغة المقبولة من أطراف التحالف المختلفة.

تبريراً للبطء في تجهيز ورقة الإصلاحات العتيدة، ستتحجج قيادات التحالف باختلاف وجهات النظر بين مكونات التحالف وبضرورة الوضع في الاعتبار مطالب الأطراف الأخرى (أطراف اتفاق أربيل – النجف).

شخصياً أريد أن أيسّر الأمر على قيادة التحالف وأختصر الوقت وأخفف عليهم مشقة جمع الآراء والمطالب ثم تصنيفها في خانات وحقول بحسب ميادين العمل والأولويات ثم تحليلها، وما إلى ذلك مما يُدخلهم ويُدخلنا جميعاً في نفق لا ضوء في نهايته.

لن اقترح عليهم أن يستنسخوا الأوراق التي بحثت سابقاً واتفق عليها في ضوء مبادرة رئيس إقليم كردستان. ولن اقترح أيضاً المشروع الذي قدمه رئيس الجمهورية. ولن أقترح تبني الأوراق التي اتفقت عليها أطراف أربيل–النجف، فهذه كلها قد ينظر إليها البعض داخل التحالف على أن الزمن قد تجاوزها.

التحالف الوطني مكون بغالبيته من الأحزاب والجماعات والشخصيات التي تتبنّى في المقام الأول قضية الشيعة. وأفترض أن أحزاب التحالف وجماعاته وشخصياته هذه تقدّر مرجعية السيد السيستاني حق قدرها، وتستمع إلى كلامها. اقتراحي هو بكل بساطة أن تُعفي قيادة التحالف الوطني واللجان الفرعية المكلفة تحضير ورقة الإصلاحات نفسها من البحث والإعداد والتدوين، وأن ترجع إلى آخر عشر من خُطبة الجمعة التي ألقاها معتمد السيد السيستاني في كربلاء السيد أحمد الصافي لتعتمد ما طرحه في هذه الخطب، ورقة للإصلاحات المنتظرة.

لم يترك السيد الصافي خطأ أو خطيئة أو فشلا في عمل أجهزة الدولة لم يتناوله في خطبه... من مشاكل الكهرباء والحصة التموينية والصحة والتعليم إلى قضية الفقر وبطالة الخريجين، ومن التلكؤ في انجاز المشاريع إلى قضية الفساد المالي والإداري، ومن المناهج المدرسية المتردية إلى تسريب الأسئلة الامتحانية، ومن اللغة المتدنية في الحوار بين أطراف الحكومة والبرلمان المتصارعة على السلطة والنفوذ والمال إلى الأداء الفاشل للبرلمان والحكومة، ومن امتيازات أعضاء البرلمان إلى الرشى التي يتقاضاها الضباط والموظفون في الحدود والمطارات، ومن تواكل أجهزة الأمن في مكافحة الإرهاب إلى عدم الاعتماد على الكفاءات الوطنية في هذه الأجهزة ما سمح باختراقها من قبل الإرهابيين وزعماء منظمات الجريمة المنظمة..... إلى آخر هذه القائمة الطويلة.

اذا تبنت قيادة التحالف الوطني مطالب السيد الصافي وحدها وعملت على تنفيذها، سنقف جميعاً صفوفاً طويلة على أرصفة الشوارع (برغم خرابها) لتحيتها.

العراقية لا ترى خياراً غير الاستجواب.. والأحرار تطالب بسقف زمني لحل الأزمة

التحالف يخوّل لجنة الإصلاح مفاتحة الكتل للحوار.. والكردستاني يستبعد نجاحها

□ بغداد / إياد التميمي

مجلس النواب.. (أرشيف)

أبدت الكتلة المعارضة لرئيس الحكومة والساعية إلى سحب الثقة عنه تخوفها من عدم نجاح ورقة التحالف، كونها لا تثق برئيس الوزراء نوري المالكي في تنفيذ أي بند من ورقة الإصلاح المقدمة من قبل لجنة شكلها التحالف الوطني، لبلورة الملفات العالقة بين المكونات الرئيسية منذ أكثر من عامين.

واستبعد التحالف الكردستاني ان يخرج التحالف الوطني بورقة ترضي جميع الأطراف، بغية إقناعهم بعقد اللقاء الوطني، وحسم جميع الملفات.

النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل قال في تصريح للمدى أمس الجمعة، إن "التحالف الكردستاني مع اية عملية اصلاح حقيقية تؤدي إلى استقرار البلاد، ولكنني لا أتوقع أن يخرج التحالف الوطني بورقة إصلاح حقيقية ترضي جميع الأطراف".

وأضاف أن "العراق فيه العديد من الأزمات ولا يمكن حلها في إطار اجتماعات للتحالف الوطني على الرغم من أن التحالف الوطني اكد انه سيأخذ بورقتي اجتماعي أربيل والنجف بنظر الاعتبار والعمل على حلحلة جميع المسائل العالقة التي طال أمدها بين الكتل السياسية".

وأشار إلى أن "الكتل السياسية تريد إنهاء الأزمة السياسية، لكن حلها من خلال ورقة الإصلاح مستبعد في الوقت الحالي على الرغم من أن التحالف الكردستاني يسعى إلى أن يكون طرفا فاعلا.

بالمقابل شدّدت كتلة الأحرار النيابية التابعة للتيار الصدري على وضع سقف زمني لتنفيذ عملية الإصلاحات السياسية التي تبناها التحالف الوطني.

وقال الأمين العام للكتلة ضياء الأسدي لـ(المدى) "حتى الآن لا يوجد سقف أو جدول زمني خاص لعمل لجنة الإصلاح السياسي التي شكلها التحالف الوطني ونأمل في الأيام المقبلة أن يكون هناك برنامج وجدول زمني واضح لهذا الغرض". وهذا ما أكد عليه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر حين أوضح أن "الإصلاحات يجب ان تنفذ في وقت قصير لأنه ليس لدينا المزيد من الوقت لنخسره في عملية الإصلاح".

وأضاف أن "على التحالف الوطني أن يكون جادا في عملية الإصلاح لأن الوضع السياسي الراهن لا يتحمل التسويف والمماطلة باعتبار أن كل الأطراف المشاركة اليوم في العملية السياسية تدرك بان هناك ضرورة ملحة لحلحلة الأزمة من خلال وضع خطة وبرنامج ومن ثم تطبيقه، وإذا لم تتم هذه الخطوات فأننا سنتأكد من أن التحالف الوطني غير جاد هذه المرة في عملية الإصلاح، لاسيما وإنها أصبحت مطالب عامة للمواطنين كما للأطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية، ونحن متفائلون بوجود تغيير في المواقف".

وفي سياق متصل كشف النائب عن ائتلاف العراقية مظهر الجنابي، عن اجتماع لتحالف أربيل–النجف الوطني اليوم السبت في أربيل سيخرج بقرارات وصفها بالحاسمة، مشيراً إلى أن التحالف متمسك بقراره المتعلق باستجواب رئيس الوزراء.

وقال الجنابي في تصريح صحفي إن تحالف أربيل–النجف الوطني سيجتمع اليوم السبت في أربيل لبحث آخر مستجدات العملية السياسية، مشيراً إلى أن تلك الكتل "القائمة العراقية، وائتلاف الكتل الكردستانية، والتيار الصدري" متمسكون بقرارهم حول استجواب رئيس الوزراء نوري المالكي.

وأضاف أن ورقة الإصلاحات التي سيقدمها التحالف الوطني ستمثل ٧٠٪ من الإصلاحات و٣٠٪ المتبقية تتمثل بسحب الثقة عن المالكي، وتابع: "أن لم تكن هناك إصلاحات جذرية فأن استجواب المالكي سينتهي بسحب الثقة عنه".

وأشار النائب عن ائتلاف العراقية إلى أن التحالف الوطني نفسه متشائم من الإصلاحات التي سيقدمها لأنه يرى عدم استطاعة الحكومة للقيام بالإصلاحات السياسية.

وأشار النائب عن العراقية إلى "أن اخذ ضمانات من التحالف سيعمل على زرع الثقة المتبادلة بين الكتل السياسية، وعلى قادة الكتل أن يذيبوا جليد الخلافات والتوجه لبناء الدولة".

من جانبه أكد النائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي أن عمل لجنة الإصلاح السياسي المنبثقة من التحالف لا يشمل فقرة تحديد ولاية رئيس الوزراء.

وقال الأعرجي وهو عضو في لجنة الإصلاح في مقابلة مع المدى أمس إن "ورقة لجنة الإصلاح السياسي التي تمت مناقشتها في اجتماع الهيئة السياسية للتحالف الوطني أمس الأول لم تشمل إطلاقاً فقرة تحديد ولاية رئيس الوزراء لان القضية دستورية ولا تخضع للتوافقات والاتفاقات السياسية".

وأضاف ان "ورقة الاصلاح التي عبّرت عن وجهة نظر التحالف الوطني تضمنت تحديد الأولويات بالنسبة للإصلاح ومنها الاسراع في حسم ملف الوزارات الامنية وتحقيق التوازن في مؤسسات الدولة وصياغة النظام الداخلي لمجلس الوزراء وتشريع قانون النفط والغاز وتنظيم عملية ادارة المنافذ الحدودية والمطارات، وهذا ما يريد التحالف حسمه خلال الفترة المقبلة".

واشار الاعرجي الى ان "لجنة الاصلاح عقدت أمس اجتماعا جديدا في منزل رئيس التحالف إبراهيم الجعفري لمتابعة برنامج عملها"، مبينا ان "التحالف الوطني قرر في اجتماع هيئته السياسية أمس ضرورة تحديد سقوف زمنية لتنفيذ الإصلاحات المذكورة".

وتابع أن "اللجنة ستباشر باتصالاتها قريباً مع التحالف الكردستاني والقائمة العراقية وبقية الكتل السياسية للاستماع وبحث وجهات النظر لمعرفة ما لدى تلك الكتل من إضافات ترغب بإدراجها في عمل اللجنة، وكذلك الاتفاق على برنامج لحل الإشكالات والملفات العالقة".

ورجّح النائب عن التحالف الوطني "قرب انجاز ملف الوزارات الأمنية، مؤكدا أن لدى التحالف الاستعداد الكامل لحسم هذا الملف وان الأمر متعلق بالطرف المقابل في تقديم المرشحين لهذه المناصب".

وقررت الهيئة السياسية للتحالف الوطني تخويل لجنة الإصلاح مفاتحة القوى السياسية الأخرى وإجراء الحوارات اللازمة معها.

وقال بيان للتحالف صدر أمس الجمعة تلقت المدى نسخة منه إن الهيئة السياسية للتحالف الوطني العراقي عقدت اجتماعاً دورياً في مكتب رئيسها إبراهيم الجعفري وبحضور كافة الكتل المنضوية في التحالف الوطني مساء أول من أمس الخميس ٥ تموز.

وأضاف البيان أن الهيئة السياسية للتحالف الوطني العراقي استمعت لتقرير مفصل قدم من قبل لجنة الإصلاح عمّا أنجزته من عملها الذي تضمن مقترحاتها الهادفة لبلورة مشروع الإصلاح السياسي واقتراح الحلول الناجعة للمشكلات الراهنة.

وتابع "بعد مناقشة مستفيضة لما ورد في التقرير قررت الهيئة السياسية للتحالف الوطني العراقي تخويل لجنة الإصلاح بمفاتحة القوى السياسية الأخرى وإجراء الحوارات اللازمة معها".

وحسب البيان فقد شددت الهيئة السياسية للتحالف الوطني على أهمية التهدئة الإعلامية لجميع الأطراف وتجنب كل ما من شأنه إثارة الحساسيات وتعكير أجواء الحوار.

مشروع "العفو العام" على طاولة البرلمان

نوّاب: القانون ضروريّ وتفاصيله محلّ خلاف

□ بغداد / مؤيد الطيب

أعلن عضو اللجنة القانونية النيابية محسن السعدون أن لجنته تعتزم عرض مشروع قانون العفو العام على مجلس النواب خلال الجلسات المقبلة، وأنهى مجلس النواب القراءة الأولى والثانية لمشروع القانون المقدم من قبل كتلة الأحرار النيابية فيما لم يحدد لغاية الآن يوم التصويت على القانون.

علماً إن قانون العفو العام كان من ضمن بنود اتفاقية أربيل التي مهدت لتشكيل الحكومة الحالية، لكن هناك خلافاً بشأنه يكمن بين الكتل السياسية داخل مجلس النواب.

وأكد عضو اللجنة القانونية النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون في تصريح لـ(المدى) أمس الجمعة إن "مشروع قانون العفو العام ضروري جداً وجاء مع متطلبات الوضع الراهن حيث يوجد الكثير من الموقوفين في السجون العراقية ممن لم يتم النظر في قضاياهم وسيكونون من المستفيدين من هذا القانون".

وأضاف السعدون إن "القانون لا يشمل المتهمين بتهمة (٤ أرهاب)، أو كل من تأكدت التهم الموجهة أليهم، لكنه سيشمل كل الموقوفين الذين لم يتم التحقيق معهم أو لا توجد أدلة كافية تدينهم أو شهود في قضاياهم ويشمل أيضاً من تنازل أصحاب القضية عنه، حيث إن هذا الموضوع أصبح مصدر قلق للأجهزة الأمنية مع زيادة المشتبه بهم في بعض القضايا ممن يملأون السجون".

فيما أكد النائب عن التحالف الوطني شروان الوائلي إن "قانون العفو العام طرح للنقاش وتمت قراءته لمرتين في مجلس النواب وسيناقش بصورة أكبر من أجل التعديل عليه من قبل المجلس، وهذا بسبب ما يحمله القانون من فقرات غير مدروسة بشكل تام حيث تفتح الأبواب أمام المجرمين وحملة الشهادات المزورة واللصوص.

وأضاف الوائلي في تصريح لـ(المدى) أمس الجمعة إن "بعضاً من الكتل السياسية في داخل البرلمان غير موافقة على المشروع أصلاً، بدون الإشارة إلى تلك الكتل، فيما يسعى البعض لمناقشة القانون بصورة أكبر والتعديل عليه من أجل الوصول لقانون شامل وعادل توافق عليه كل الكتل السياسية"

وحول ما يدور بشأن وجود صفقات بين التحالف الوطني وكتلة الأحرار من اجل تمرير القانون فقد أكد الوائلي إن "البرلمان سيناقش مشروع القانون بشكل صريح في الجلسات البرلمانية القادمة نافياً وجود أي صفقات من اجل تمريره" موضحاً هذا بالإشارة إلى إن "القانون لم يطرح بشكل تام من قبل التيار الصدري فقط بل بمشاركة بعض الكتل السياسية ومنها العراقية".

من جانبه أكد عضو القائمة العراقية حامد المطلك إن "مشروع قانون العفو العام هو إعطاء فرصة في الإصلاح للكثير من السجناء أصحاب القضايا التي لا تمس الحق العام، علماً إن هناك الكثيرين ممن لم توجه لهم أصابع الاتهام أو دخلوا السجن ظلماً، لذلك فأن القانون يأخذ جانب إنساني كبير وهو يناقش ويدرس على هذا الأساس".

وأضاف المطلك في تصريح لـ(المدى) أمس الجمعة قائلاً "لا يوجد اعتراض على القانون من قبل كتلة معينة أو موافقة من كتلة أخرى لكن بعض النواب من جميع الكتل السياسية اعترضوا على القانون ووافق البعض الآخر عليه، ومازالت هناك مناقشات داخل مجلس النواب حول الموضوع".

وأكد المطلك إن "فكرة قانون العفو العام جاءت بمشاركة من قبل الكثير من الكتل السياسية ولم ترتبط فقط بالتيار الصدري حين طرحت في اجتماع أربيل أثناء تشكيل الحكومة".

احد السجون العراقية.. (أرشيف)

يسعى إلى "إصلاح الحياة في المحافظة"

تحالف جديد من ١٨ عضواً في بابل

□ بابل / إقبال محمد

أعلن في محافظة بابل عن تشكيل تحالف جديد باسم (تحالف الخامس عشر من شعبان) ويضم ١٨ من أعضاء مجلس المحافظة يمثلون ثلاث كتل رئيسة هي دولة القانون والأحرار والتغيير والوفاء من اجل الإصلاح.

وقال النائب المستقل في البرلمان رئيس كتلة التغيير والوفاء اسكندر وتوت في مؤتمر صحفي إن الهدف من التحالف الجديد الذي يضم أعضاء من كتل دولة القانون والأحرار والتغيير والوفاء هو الإصلاح والبناء ومحاربة الفساد المالي والإداري الذي بات ملحا ومطلوبا في عموم مرافق المحافظة وعلى صعيد السلطتين التشريعية والتنفيذية.

من جانبه بين عضو مجلس المحافظة مازن عبد الكريم ان التحالف الذي يضم ثلاث كتل هي دولة القانون وكتلة الوفاء والتغيير وكتلة الأحرار يهدف الى إجراء إصلاحات للواقع الخدمي والأمني الذي تشهده المحافظة حاليا والقضاء على الفساد الإداري والمالي المستشري فيها والذي أدى إلى تلكؤ الكثير من المشاريع الخدمية التي يحتاجها أبناء المحافظة". مضيفا "انه على الرغم من قصر الزمن المتبقي من عمر الحكومة المحلية الحالية إلا انه باستطاعة التحالف الجديد إجراء الإصلاحات اللازمة وتحسين نوعية الخدمات لمواطني المحافظة".

وبيّن أن التحالف الجديد يسعى إلى إصلاح الحياة في المحافظة من خلال برامج عملية تعد للنهوض بواقع الخدمات وتصحيح الاخطاء الادارية المتكررة واعادة تأهيل الحكومة المحلية بجميع مرافقها فضلا عن محاربة الفساد المالي والإداري بكل أشكاله.

إلى ذلك، نفا رئيس لجنة الإعمار في مجلس المحافظة حامد الملي أن يكون الهدف من التحالف هو خوض الانتخابات المقبلة لمجالس المحافظات، مؤكدا ان التحالف وجد لتطبيق خارطة طريق جديدة تسعى إلى إجراء الإصلاح الإداري في ما يتعلق بالمشاريع والمشاريع المتلكئة والخدمات بصورة عامة بالمحافظة. والتي حددت بشهر واحد، واوضح الملي ان التحالف سيعى الى الاصلاح بجميع الوسائل وفي حال وصل إلى مرحلة اليأس فانه سيعمل على إجراء التغييرات في المناصب الإدارية لكلا السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وأشار عضو المجلس حامد الملي وأحد أعضاء التحالف الجديد الى أن التحالف الجديد سيعمل على تقييم أداء السلطة التنفيذية ابتداءً بالمحافظ ومعاونيه وانتهاءً بمدراء الدوائر ومنح سقف زمني لهم لتعديل مسارهم، لافتا الى انه في حال عدم تحسن أداء أي من أعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية سيلجأ التحالف إلى التغيير باعتباره احد أدوات الإصلاح وانه سيطال أي عضو بغض النظر إلى الكتلة التي ينتمي إليها في سبيل رفع مستوى الخدمات وتحسين الوضع الأمني المتردي الذي تعيشه المحافظة واصفا تشكيل التحالف الجديد "بالانتفاضة على تردي الأوضاع الأمنية والخدمية التي تشهدها المحافظة" وانه سيقوم بكشف قضايا الفساد ومحاسبة المفسدين.

وأضاف الملي أن التحالف اختار رئيس لجنة النزاهة في مجلس المحافظة مجيد فليفل ليرأسه في المجلس كما انه يعمل على إعداد نظام داخلي يلزم جميع الأطراف والكتل السياسية التي تشكل منها التحالف الجديد.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون